

المقطع الأول : مرحلة تحديد المشكلة العلمية وإختيار الموضوع تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية، إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة، والتقيدها وإتباعها بدقة وعناية، حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل، وسنتناول في هذا المقطع هذا المقطع مرحلة إختيار الموضوع وتحديد ومرحلة جمع المادة العلمية وتخزينها أهداف المقطع: في نهاية هذا المقطع سيكون بإمكان الطالب: - معرفة العوامل المساعدة في إختيار الموضوع. - الإحاطة بالقواعد الأساسية في تحديد المشكلة. - معرفة طريقة جمع المادة العلمية والتميز بين المصادر وكيفية إختيارها. أولاً: مرحلة إختيار الموضوع وتحديد المشكلة: وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلاً علمياً لها من عدة فرضيات علمية بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية المطروحة للبحث العلمي. - الإحساس بالمشكلة: الإحساس بالمشكلة يعتبر نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي، فهي تتطلب (المشكلة) إجابات شافية على تساؤلات الفرد واستفساراته. البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة، حيث أ- العوامل الذاتية: - الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية: يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه. سعة الاطلاع، التفكير والتأمل الصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب والقدرات. بوجه عام لو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في إختيار الموضوع. والاجتماعي والسياسي، نطاق الوظيفة الممارسة. ويختار الباحث ب العوامل الموضوعية: ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، القائمة. الوطنية والدولية، والاقتصادية والسياسية في الدولة، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنسانيين. - مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: فقد يكون البحث مذكرة الليسانس أو الماجستير وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومراكز الأبحاث، فتوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث. - مدى توفر الوثائق والمراجع: حيث توجد الموضوعات القدرة المصادر والوثائق العلمية، كما توجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية، الموضوع. والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، أو مسموعة أو مرئية. -2 القواعد الأساسية في تحديد المشكلة: أ- وضوح موضوع البحث: وغير غامض أو عام، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، فقد يبدو له الموضوع سهلاً للوهلة الأولى ثم إذا دقق فيه ظهرت له صعوبات جمة قد لا يستطيع تجاؤها، المشكلة ذاتها، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره. - تحديد المشكلة: وهي أن تساع مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاعت تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ج- وضوح المصطلحات: يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع البحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال الباحث، وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة. والاصطلاح هو ذلك المفهوم العلمي أو الوسيلة الرمزية التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن أفكاره ومعانيه من أجل توصيلها للآخرين، فهي إذن التعريفات المحددة والواضحة للمفاهيم الإنسانية، ذات الصفات المجردة التي تشترك فيها الظواهر والحوادث والوقائع دون تعيين حادثة أو ظاهرة معينة. تكون جديرة بالدراسة، المجال. ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين، -3 صياغة الفرضيات: يعني بعد أن يحدد الباحث المشكلة، ينتقل إلى مرحلة الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث، وما الفرضيات إلا إجابات مبدئية للسؤال الأساسي، ويعتبر الافتراض مبدئياً، وتأخذ فالافتراضات ماهي إلا تخمينات أو توقعات، كدليل ومرشد له، الصدق أو الكذب، الفرض أو رفضه. وقد وجد الباحثون والمختصون أن الافتراضات الجيدة تتميز بالصفات التالية: - أن يكون الفرض موجزاً مفيداً يسهل فهمه المشكلة - أن يكون الفرض قابلاً للاختبار والتدقيق والمفاهيم العلمية الثابتة - تغطية الفرض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها، المتعددة لمشكلة البحث. المرحلة الثانية: مرحلة جمع المادة العلمية وتخزينها بعد إختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية بدقة، جمع المادة العلمية من مصادر مختلفة، الجغرافية، التي تكون أولاً بذهاب الباحث إلى المكتبات العامة والخاصة. أقسام المصادر: وتنقسم هذه الوثائق إلى قسمين: أ- مصادر أصلية (مصادر): وهي المؤلفات التي تحتوي على المعلومات الأصلية، أي أنها المصدر الأول للمعلومة دون وجود وثيقة وسيطة نقلت عنها هذه المعلومات، 1- كل الوثائق والمعاهدات القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية. 2- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية 4- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسمياً 5-

الشهادات والمراسلات الرسمية 7- الإحصائيات الرسمية . أي أنها الوثائق أو عن بعض جوانبه القانون الإداري، الدستوري، العلوم السياسية، التجاري. 2الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء والنصوص القانونية مثل نشرية وزارة العدل والدوريات المتخصصة . 3- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس. - انظر: فاضلي إدريس: مرجع سابق، ص 246/ -245 مانيو جيدير: منهجية البحث (دليل الباحث المبتدئ في 39-41 كيفية اختيار المصادر والمراجع المتعلقة بالبحث: - الانطلاقة تكون بقراءة ما نشر عن موضوع البحث بمختلف دوائر البحث العالمية حتى يأخذ الباحث فكرة ولو بسيطة عن موضوع بحثه، موضوعه. - كلما يقرأ الباحث كتابا يأخذ من خلال الحواشي وكذا قائمة المصادر والمراجع الموجودة في - على الباحث الاهتمام بالكتب الحديثة أكثر لأنها تحتوي على أهم الأفكار التي توصل إليها البحوث السابقة، وحتى يتجنب الحشو وتكرار ما تم بحثه سابقا. العلمية، جميعا، البحث، فتعمق نظرة الباحث على أدق الجزئيات والإشكالات المطروحة في بحثه، في تحكمه أكثر في موضوعه. -مراجعة المكتبات العامة، فهارسها، -البحث عن الإحصاءات الدورية والمطبوعات الصادرة عن الهيئات الرسمية بشكل دوري وكذا القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا لأن لا سيما في تفسير المواد القانونية أو الاجتهاد في المسائل التي لم يتناولها القانون-الانترنت الذي أصبح يمثل أهم مصدر للمعلومة في عصرنا الحديث، لا سيما من خلال بها، وكذلك المكتبات الالكترونية التي أصبحت تزود الباحثين بمختلف الوثائق والمصادر